

أنثروبولوجيا التربية واثنوغرافيا التعلم في سياقات الهجرة بالمغرب

Educational Anthropology and the Ethnography of
Learning in Migration Contexts in Moroccoد. إدريس الغزواني⁽¹⁾

ملخص

يهدف هذا المقال إلى تقديم سياق نظري للتعلم لدى الأطفال المهاجرين بالمدرسة المغربية وفق أساسيات أنثروبولوجيا التربية. كما يبحث ممكنات التعددية التعليمية والثقافية بناء على الإثنوغرافيات المحلية للمدرسة المغربية. فإذا كان سياق الهجرة يستلزم تحيين وتكييف المنهاج المدرسي حتى يستجيب للتعدد الثقافي الذي يفرضه هذا السياق، فإن هذا المقال ينطلق من فرضية كون أن تفعيل كل من الأنثروبولوجيا والإثنوغرافيا في تكوين المدرس وتكييف هذا التكوين من أجل ممارسات تعليمية دامجة من شأنه أن يعزز الاندماج المدرسي للأطفال المهاجرين بالمدرسة العمومية المغربية، هذا بالإضافة إلى جعل المؤسسة المدرسية فضاء دامجا لجميع الأطفال بمختلف مرجعياتهم الدينية والثقافية.

كلمات مفاتيح: الأنثروبولوجيا، التربية، التعلم، الإثنوغرافيا، الهجرة،

التعددية، المدرسة

Abstract

This article aims to provide a theoretical context for learning among migrant children in the Moroccan school according to the basics of anthropology of education. It examines the possibilities of educational and cultural pluralism based on the Moroccan school's local ethnography. If the migration context is required to greet and adapt the school curriculum so as to respond to the multiculturalism imposed by this context, this article argues that the activation of both anthropology and ethnography in the teacher's training and its adaptation for inclusive educational practices would enhance the school inclusion of migrant children in the Moroccan public school, This is in addition to making the school institution a comprehensive space for all children with different religious and cultural backgrounds.

Keywords : Anthropology, Education, Learning, Ethnography, Migration, pluralism, school

(1) - أستاذ أنثروبولوجيا التربية بكلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس بالرباط.

مقدمة

تعد إشكالية الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى المغرب مرورا عبر الساحل والصحراء من بين القضايا الشائكة نظرا لتعدد مستوياتها، حيث تولد وضعيات تعليمية صعبة بالنسبة لأبناء المهاجرين في البلد المستقبل. فوضعية المهاجرات، بالخصوص، المرفقات بأطفالهن تختلف تماما عن الوضعيات الهجروية الأخرى، وذلك بسبب مسار الهجرة الخاص بهم والذي يتميز بتجارب مؤلمة. زيادة على ذلك، الظروف المعيشية والصحية والتعليمية الصعبة التي يعيشونها حتى في البلد المضيف. إن وضعية الهجرة هاته تؤثر، لأمحالة، على عملية تعلم هؤلاء الأطفال، الشيء الذي يستدعي الاهتمام بهذا البعد التعليمي الذي غالبا ما تهمله أدبيات البحث في مجال الهجرة.

وفي العديد من الأدبيات المتاحة في هذا المجال، نجد بعض المقاربات التي تدرس قضايا التربية في سياق الهجرة من خلال التركيز على ترسيخ البناء الثقافي المحلي فقط دون الانفتاح والتعايش مع الثقافات الأخرى التي يأتي بها المهاجرون. لهذا سنحاول تجاوز الطابع الخطي والاختزالي لهاته النظريات، من ناحية، والنظريات الاجتماعية المفرطة في قبول التدفقات الهجروية العابرة للأوطان، من ناحية أخرى. يفرض علينا هذا المنطق دراسة هذا الموضوع وفق تصورات أنثروبولوجيا التربية في تقاطع مع دراسات الشتات *diaspora studies*، والابتعاد ما أمكن عن الطروحات التي تعلي من شأن الدولة القومية كونها لا تقدم تصورا دامجا للمهاجرين في البنية التعليمية للبلد المستقبل من خلا الانفتاح على تعدديته الثقافية.

أهمية أنثروبولوجيا التربية

يقصد بالأنثروبولوجيا، من ناحية، ذلك العلم الذي يدرس الإنسان في ماهيته ومكوناته، أي العلم الذي يهتم بدراسة الإنسان في كنهه، ونقصد بذلك دراسة خصائص الإنسان التي تجعل منه إنسانا وليس غير ذلك. وتتداخل الأنثروبولوجيا، في هذا الإطار، مع مجموعة من التخصصات التي تسعى إلى دراسة قضايا معقدة ولكنها متميزة، حيث يغلب عليها الطابع الفلسفي وذلك من

خلال البحث عن عموميات حالة الإنسان. أما أنثروبولوجيا التربية فهي تعتمد بشكل أساسي الأنثروبولوجيا الفلسفية حيث التطلع إلى معرفة الإنسان في عموميته⁽²⁾.

ومن ناحية ثانية، هناك مجال ثان للأنثروبولوجيا، يسمى الأنثروبولوجيا الثقافية أو الإثنولوجيا، الذي يتساءل حول ماهية الثقافة والكيفية التي تتشكل من خلالها، كون أن الثقافة تؤطر كل ما يتعلمه الإنسان في حياته. إن كل ما ليس فطريا أو يتعلم أو ينقل بالثقافة يبرز باعتباره الإهتمام الثاني للأنثروبولوجيا التربية. ومن ناحية ثالثة، تعمل الأنثروبولوجيا على فهم المؤسسات الاجتماعية. في إطار ما يسمى بـ «الأنثروبولوجيا الاجتماعية» أو «الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية»، حيث تقارب إلى حد ما نفس المجال الذي يهتم به علم الاجتماع⁽³⁾.

عموما، تهتم أنثروبولوجيا التربية بالأبعاد الثقافية للمدرسة وكذا الخصوصيات الهوياتية والثقافية للفئات الاجتماعية والأقليات أثناء سيرورة التعلم. ومن بين أهم الأسئلة التي تطرحها أنثروبولوجيا التربية نجد: كيف يحدث التعلم لدى الأقليات المختلفة ثقافيا؟ ما هي استراتيجيات التعلم عند المهاجرين؟ كيف يشتغل الفصل الدراسي باعتباره بنية ثقافية ذات خصوصية؟ كيف يمكن دراسة ثقافة المدرسة كثقافة فرعية؟

ترتكز أنثروبولوجيا التربية على عدة نظريات أهمها نظرية الفعل والظاهراتية/الفيينومينولوجيا، والاثنولسانيات لتقدم تصورا للامساواة المدرسية لدى الجماعات المختلفة من الناحية الإثنية والثقافية. إنها تهدف إلى دراسة التفاعلات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالمدرسة خصوصا، وكذا عملية التعلم في سياق ثقافي متعدد. بناء على ذلك، تشكل دراسة وتحليل الشخصية الثقافية للتلاميذ والمدرسين من أهم مواضيع التفكير والبحث الذي يمكن للباحثين في أنثروبولوجيا التربية المساهمة فيه بشكل أكبر⁽⁴⁾.

(2) Cuisinier J. & Segalen M (). Ethnologie de la France, Paris, PUF1986

(3) Anderson-L. K (2006). Les divers courants en anthropologie de l'éducation, Éducation et Sociétés, n° 17/1. P 10.

(4) Conseil supérieur de l'éducation (1989). Les enfants du primaire (n° 50-0371). Québec : Direction des communications du Conseil supérieur de l'éducation, P44.

فإذا كان التعلم هو سيرورة بنائية ناتجة عن التفاعل، فإن الأنثروبولوجيا يمكن أن تعمق هذه السيرورة انطلاقا من زوايا نظر مختلفة. قد يهتم الأنثروبولوجي ببناء تفاعل اجتماعي مع المدرس أو مع المتعلم وأقرانه لتسليط الضوء على البنى السوسيو معرفية لديهم، وذلك بالاعتماد على التجربة المعيشية السياقية بعيدا عن طبيعة الوضعية التي يتم خلقها لأغراض الدراسة. فأنثروبولوجيا التربية تفتح إمكانية تطوير المنظومة التربوية وجعلها منظومة دامجة والاعتماد على الأطر الاجتماعية الأولية التي تتناسب معها⁽⁵⁾. يكشف هذا المعطى عن الملامح الثقافية للمتمدرسين من خلال الإشارة إلى الكيفية التي تتم بها معالجة التعلّمات المدرسية والاجتماعية من عدمه. كما يكشف أيضا عن الكيفية التي يقومون بها لتملك الخطابين التربوي والأسري.

اثنوغرافيا التعلم في السياق الهجروي المغربي

إن إثنوغرافيا التعلم هي منهجية -أو بالأحرى فلسفة بحث- تؤطر عمل الأنثروبولوجيين في ميدان التربية من الناحية الميدانية، كما تستلهم أسسها من السوسيولوجيا الكيفية التي تهتم بقضايا التربية والتكوين. إنها تدرس حياة التلاميذ المدرسية وفق دراسات طويلة. بناء على هذا التصور، نستحضر السياق الهجروي الذي أصبحت عليه المدرسة المغربية باستقبالها لعدد من أبناء المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، وما يطرحه من تحديات سوسيوثقافية. من هنا، تطرح المؤسسات التعليمية العمومية المغربية سؤال التعدد الثقافي والديني بشكل عام، سواء تعلق الأمر بالروافد الثقافية المغربية المنصوص عليها في الدستور، أو بالمكونات الثقافية الوافدة على المجتمع المغربي المرتبطة بكون المغرب أصبح بلدا مستقبلا للهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء. فلا بد من الإقرار هنا بمسألة التعددية والاختلاف وعدم التوافق حول طبيعة القيم المراد ترسيخها لدى الأطفال من طرف المدرسة، حيث يطرح التساؤل حول طبيعة قيم المدرسة في ظل التحولات المجتمعية الراهنة المرتبطة بالثورة التكنولوجية

(5) Goffman, E. (1991). Les cadres de l'expérience (Trad. par Joseph, Dartevelle et Joseph). Paris : Minuit (lrc éd. 1974).

والرقمية العالمية والانفتاح على الآخر وثقافته، الشيء الذي نتج عنه ضعف الإجماع حول القيم المجتمعية⁽⁶⁾.

وهنا، لابد من التأكيد على ضرورة تبني إطار مرجعي موحد ينطلق من المبادئ الأساسية التي نص عليها الدستور المغربي وذلك بهدف تجديد وبناء المنظومة التربوية وإصلاحها ومعالجة إشكالية إدماج التربية على قيم العيش المشترك في المنظومة التعليمية المغربية⁽⁷⁾. في هذا الإطار، تلعب المدرسة دورا أساسيا في بناء هذه المنظومة وتفعيلها، حيث تعتبر من بين أهم المؤسسات التي تضطلع بدور التنشئة الاجتماعية للأفراد باعتبارها مؤسسة رسمية مكملة لدور الأسرة في المجال التربوي.

وفق هذا التصور، يساعد سياق الهجرة على تكريس هذا الطابع القيمي للمدرسة العمومية. بقدر ما كان المجتمع متعددا، يستطيع تطوير سياسات تعليمية دامجة على جميع المستويات. فالمدرسة العمومية ليست حكرا على الأطفال الذين يحملون الجنسية المغربية فقط، يجب أن تشكل فضاء دامجا لمختلف الأطفال الذين يعيشون بالمغرب، خاصة منهم المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء. فدمج أطفال المهاجرين في التعليم يعد من أهم الخطوات التي تتخذها الدول في إطار مبدأ الحق في التعليم للجميع. حيث أن توفير التعليم ليس الخطوة الأهم أكثر من توفير وسط مدرسي يحترم الاختلافات الثقافية وتحقيق مفهوم الاعتراف سواء بين الأغلبية نفسها أو بين الأقلية أو الأغلبية⁽⁸⁾.

التلاميذ المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في المدرسة العمومية

المغربية

تزامن تزايد اهتمام المغرب في السنوات الأخيرة بإفريقيا جنوب الصحراء، نظرا لعدة أسباب تاريخية وسياسية وجيوسياسية واقتصادية وثقافية، مع تزايد عدد المهاجرين غير النظاميين القادمين للمغرب، وذلك منذ استصدار القانون

(6) - الغزواني إدريس (2023)، التعددية الدينية وتحديات إدماج الأطفال المهاجرين في المدرسة العمومية المغربية، الهجرة وتحديات التعددية الدينية: قضايا وظواهر، مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة، ص 263.

(7) - الخياري عبد الله (2015)، المدرسة ورهانات التربية على القيم، مجلة التدريس، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس العدد 7، يونيو 2015.

(8) - الغزواني إدريس (2023)، مرجع سابق

02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية في نونبر سنة 2003. لقد اعتمد المغرب سنة 2014 سياسة جديدة للهجرة واللجوء، بناء على مخرجات التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2013، الشيء الذي دفع الحكومة المغربية إلى تسوية الوضعية القانونية لحوالي 24.000 مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء سنة 2014 منهم 1900 طفل من أصل 72649 طلباء، و28.400 مهاجر في دجنبر سنة 2017⁽⁹⁾. وتمكن هذه الوضعية الجديدة المهاجرين من حقوق التشغيل والوصول إلى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية خاصة بالنسبة لأطفالهم.

لقد انخرطت وزارة التربية الوطنية في بلورة وتنزيل السياسة الخاصة بمجال الهجرة واللجوء، من خلال أجراة الهدف الأول المتعلق بإدماج المهاجرين واللاجئين في التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، من أصل 27 هدفا المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، مما مكن من بلوغ عدد المستفيدين سنة 2017-2016، حوالي 6284 تلميذ وتلميذة من التعليم النظامي و460 تلميذ وتلميذة من التعليم غير النظامي. ومن أجل الارتقاء بالإدماج التربوي للمهاجرين، عملت الوزارة بتنسيق وتشاور مع القطاعات الحكومية ذات الصلة على إعداد عدة تنظيمية وبيداغوجية لإدماج الأطفال واليا فعين والشباب المهاجرين في المنظومة التربوية المغربية، لتصبح مرجعية مؤطرة وأداة عمل في تناول مختلف الفاعلين التربويين والمتدخلين المؤسساتيين والجمعيات المشتغلة في هذا المجال⁽¹⁰⁾.

وتزايد توافد الأطفال المهاجرين على المدرسة العمومية المغربية بعد عمليات التسوية هاته منذ 2014، حيث يتم تقسيمهم إلى فئتين، تتكون الفئة الأولى من الأطفال في سن التمدرس، حيث يتم إدماجهم في التربية النظامية، فيما

(9) - El Ghazouani, D (2019), A Growing Destination for Sub-Saharan Africans, Morocco Wrestles with Immigrant Integration, migration policy institute. <https://www.migrationpolicy.org/article/growing-destination-sub-saharan-africans-morocco>

(10) - وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، العدة التنظيمية والبيداغوجية لإدماج الأطفال واليا فعين والشباب المهاجرين واللاجئين في منظومة التربية والتكوين، 2022، ص.5.

تتكون الفئة الثانية من الأطفال الذين تجاوزوا سن التمدرس، حيث يتم إلحاقهم بالتربية غير النظامية ومحو الأمية، بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.

الجدول (1) إحصائيات المتعلمين المهاجرين في النظام التربوي المغربي

الموسم التربوي	/2013 2014	/2014 2015	/2015 2016	/2016 2017	/2017 2018	/2018 2019	/2019 2020	/2020 2021	/2021 2022
التعليم النظامي	7122	7418	7122	6905	5676	3636	3207	3959	4590
التربية غير النظامية	110	270	422	460	382	372	379	407	218

المصدر: العدة التنظيمية والبيداغوجية لإدماج الأطفال واليا فعين

والشباب المهاجرين واللاجئين في منظومة التربية والتكوين.

وتقدم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بالمغرب، بناء على مجموعة من القرارات الوزارية والمذكرات الوزارية، عدة تسهيلات لأبناء المهاجرين، للالتحاق بالمؤسسات التعليمية، إذ غالبا ما يُعفون من إحضار كثير من الوثائق الإدارية، ويتم التركيز بالأساس على التأكد من سلامتهم من أية أمراض معدية، حفاظا على السلامة الصحية للتلاميذ داخل المؤسسات التعليمية. وحتى بالنسبة للأطفال الذي لم يحصلوا بعد على بطاقة الإقامة، تطلب المؤسسات المدرسية من هؤلاء الأطفال الإدلاء بالملف الصحي أو أي شهادة تثبت خلوهم من الأمراض قبل تسجيلهم بوثائق مؤقتة، في انتظار التوفر على بطاقة الإقامة.

لكن، وبالرغم من كل هذه المجهودات، تبقى فئة الأطفال المهاجرين أقلية بالمدرسة العمومية وفي وضعية خاصة تحتاج إلى تربية دامجة، وتمكين التلاميذ المغاربة من المهارات والكفايات التي تمكنهم من التعامل مع جميع الفئات الهشة أو الأقلية بكل إنسانية واعترافا بها وبأدوارها من داخل المحيط المدرسي من أجل تفادي رفض اختلافها وتواجدها. يتطلب هذا الأمر تفعيل المذكرة الوزارية رقم 583/16 بتاريخ 22 نونبر 2016 الموجهة إلى مديري المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين من أجل إدراج قيم المساواة والتسامح والتربية على التنوع وعدم التمييز في برامج تكوين أطر التعليم، وإعداد دليل مرجعي مصاحب للطالب الأستاذ

حول قضايا الهجرة، وكذا تشجيع الطلبة الأساتذة على إنجاز بحوث في الموضوع⁽¹¹⁾.

فهذه الأقلية المهاجرة تتميز بثقافتها المختلفة عن الثقافة السائدة في المدرسة المغربية، الشيء الذي يستدعي تغييرا في المنظومة القيمية التي تستمد منها السياسات التربوية القيم الممررة إلى المنظومة التربوية المغربية. فتحقيق وسط تربوي متعدد الثقافات وقدرة الدولة على إدارة التنوع الثقافي هو السبيل نحو اندماج جميع التلاميذ داخل المدرسة والمجتمع، كما يستدعي حضور قيم العيش المشترك، سواء من جانب التلاميذ الذين يمثلون الثقافة المهيمنة أو التلاميذ المنتمين إلى الفئة الأقلية داخل المجتمع.

الحاجة إلى أنثروبولوجيا التربية بالمغرب

بالرغم من الاهتمام الكبير بالقضايا التعليمية في المغرب، إلا أنه، من الناحية المؤسسية، ليست هناك تقاليد للبحث الأنثروبولوجي في هذا المجال. يرجع هذا المعطى إلى غياب تكوينات تخص أنثروبولوجيا وسوسيولوجيا التربية سواء على مستوى التكوينات الجامعية الأساسية أو على مستوى الدراسات العليا المعمقة، باستثناء المواد التي تدرس في إطار شعبة علم الاجتماع والخاصة بسوسيولوجيا التربية، وكذا تكوين وحيد على مستوى الماستر بعنوان "سوسيولوجيا التربية" بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة، حيث تدرس مادة أنثروبولوجيا التربية. ومن الناحية بروفائيات الباحثين في المجالات التربوية، نكاد لا نجد أستاذا متخصصا في أنثروبولوجيا التربية، في حين نجد متخصصين في سوسيولوجيا التربية ومجالات أخرى. ولسد هذا النقص، قامت كلية علوم التربية بجامعة محمد الخامس بالرباط قبل سنتين بفتح مباراة توظيف أستاذ باحث متخصص في أنثروبولوجيا التربية، وهي سابقة في تاريخ الجامعة المغربية.

لا ينفصل هذا الوضع عن وضعية العلوم الاجتماعية عموما بالجامعة المغربية التي ارتبط تاريخ تدريسها بالفعل النضالي في مغرب ما بعد الاستقلال. فإذا كانت السوسيولوجيا قد دخلت إلى المؤسسة الأكاديمية المغربية باعتبارها فرعاً من فروع المعرفة الإنسانية من خلال معهد السوسيولوجيا الذي تأسس

(11) - وزارة التربية والوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مرجع سابق، ص 10.

عام 1960 بدعم من اليونسكو وبتوصية من خبراءها، فإن الأنثروبولوجيا قد دخلت من خلال تأسيس شعبة للدراسات الأساسية خلال السنة الماضية بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة. يبين هذا الأمر أن البحث التربوي من الناحية الأنثروبولوجية يبقى رهين تطور الممارسة الأكاديمية في هذا المجال وتمكين الباحثين من ظروف البحث وشروطه.

في مقابل ذلك، نجد مجموعة من البحوث التي يقوم بها الطلبة سواء على مستوى الماستر أو الدكتوراه التي تهتم بالقضايا المرتبطة بموضوع أنثروبولوجيا التربية لكن ينقصها الضبط المقارباتي. فعدم التمكن من هذا المقاربة وغياب الإطار الأكاديمي يكرس الوضع الذي تعيشه أنثروبولوجيا التربية في المغرب. في هذا الإطار، يستلزم تطوير هذا الحقل مجابهة أهم التحديات التي تواجهه وتأسيسه على أسس جديدة تواكب متطلبات المجتمع المغربي من الناحية العلمية وتعزز دور الجامعات في البحث الأنثروبولوجي والتربوي. فممارسة الأنثروبولوجيا في الحقل التربوي تحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى إعادة تعريف مفهوم البحث العلمي وتوجهاته في إطاره الوطني وبشكل عام ضمن إطاره الدولي؛ على هذا الأساس يجب توسيع رقعة بنيات البحث الأنثروبولوجي وتمويلها والعمل على خلق فضاءات للتواصل بين الباحثين الأنثروبولوجيين حول النقاش الدائر في مجال التربية.

من الواضح أن الأنثروبولوجيا تشكل موضوع اهتمام من قبل الفاعلين الدولتين وأن الأنثروبولوجيين يساهمون في تحليل التحولات الرئيسية التي يمر بها المجتمع المغربي خاصة أنه أصبح مجتمعا مستقبلا للمهاجرين بشكل كبير، لكن في الحقيقة يظل اهتمام هؤلاء الفاعلين محدودا للغاية، وهذا ما تؤكدته الدراسة الببليومترية لأبحاث العلوم الاجتماعية المنشورة من 1960 إلى 2006⁽¹²⁾؛ هناك عدة عوامل تفسر هذا الوضع: ضعف التمويل، عدم وجود إطار قانوني لتحفيز

(12) Cherkaoui, M. (2009). Enquête sur l'évaluation du système national de la recherche dans le domaine des sciences humaines et sociales: Rapport de synthèse. Rabat: Ministère de l'enseignement supérieur et de la formation des cadres.

الباحث، عدم وجود مجلة متخصصة في الأنثروبولوجيا، إلخ؛ ففي حالة عدم وجود سياسة عامة للبحث العلمي، فإن ممارسة البحث تعتمد بشكل أساس على مبادرة فردية أو "شبكات فردية"، يتم ذلك خارج المؤسسة الجامعية⁽¹³⁾.

إن معالجة هذا الوضع يأتي تماشيا مع ما تشهده المجتمعات والدول من تحولات عميقة إن على المستوى الاجتماعي أو التربوي، وأي تجاهل لتحديات عملية التحول والتغير هاته، سيكون أمرا يتسم باللامسؤولية، إنها عملية تحول فريدة، سواء من الناحية الاجتماعية أو الثقافية أو الفردية أو المؤسساتية.

يتطلب هذا الوضع من الباحثين في الأنثروبولوجيا- على الخصوص -نهج منحى جديد في تناول المشكلات التربوية التي تواجه المجتمع المغربي اليوم. فالتربية في المقام الأول شاملة وتتعلق بكل مناحي الحياة، فهي ليست غاية أساسية وحسب، بل وسيلة لتقوية علاقات من نوع جديد وتكسير عادات وبناء سلوكيات جديدة. إنها فعلا جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام، فالتربية عموما لا تتطور كظاهرة قائمة بذاتها، كما لا يمكن فصلها عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وبما أن المجتمع المغربي عرف تغيرات في سلوكاته وعاداته، فإن التربية لا تكون مجرد عامل في التغيير بل وسيلة كذلك للمحافظة على الحالة الراهنة اجتماعيا مما يجعل التربية قوة توازن في المجتمع. وفي إطار التغيرات والتحولات الاجتماعية العميقة، لا يمكن أن يبقى المتخصصون في موقف المتفرج غير المكتثر، بل الأقرب إلى الانصاف، أن نخطط كمتخصصين في التربية والسوسيولوجيا والأنثروبولوجيا لاحتياجاتنا المستقبلية والتنبؤ بالمهارات والخبرات المطلوبة للمستقبل، ولا مناص من إعادة تعريف الأهداف التربوية من حيث علاقتها باحتياجات المستقبل وكذلك من حيث علاقتها بجميع العوامل السياسية والاجتماعية.

خاتمة

⁽¹³⁾ Zahi, K. (2014). La pratique de la sociologie au Maroc : évolution institutionnelle et nouveaux défis. Sociologies pratiques, 183 - 192.

تقودنا هذه المقدمات حول الحاجة إلى أنثروبولوجيا التربية في السياق المغربي نظرا للتحويلات التي تعرفها المدرسة المغربية إلى ضرورة تأسيس أنثروبولوجيا وطنية محلية تركز على القضايا التربوية عموما بغية الرقي بالمنظومة التعليمية، فضلا عن خلق إرث أنثروبولوجي تربوي للأجيال القادمة؛ ذلك أن المدرسة فاعل اجتماعي وثقافي وقيمي، وإحدى آليات الإدماج الاجتماعي والثقافي للمتعلمين والمتعلمات، وتقوية الروابط الاجتماعية، وتحقيق تماسك المجتمع⁽¹⁴⁾. وتلعب التربية دورا أساسيا في التكوين الاجتماعي والثقافي والأخلاقي للفرد، كما تعد سيرة مرجعية في عمل مختلف المؤسسات المجتمعية التنشئية.

بيليوغرافيا

- الخياري عبد الله (2015)، المدرسة ورهانات التربية على القيم، مجلة التدريس، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس العدد 7، يونيو 2015.
- الغزواني إدريس (2023)، التعددية الدينية وتحديات إدماج الأطفال المهاجرين في المدرسة العمومية المغربية، الهجرة وتحديات التعددية الدينية: قضايا وظواهر، مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2017)، التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير رقم 17/1.
- وزارة التربية والوطنية والتعليم الأولي والرياضة، العدة التنظيمية والبيداغوجية لإدماج الأطفال واليافعين والشباب المهاجرين واللاجئين في منظومة التربية والتكوين، 2022، ص5.

— Anderson L. K (2006). *Les divers courants en anthropologie de l'éducation, Éducation et Sociétés, n° 17/1. P 10.*

⁽¹⁴⁾ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2017)، التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير رقم 17/1.

- Cherkaoui, M. (2009). *Enquête sur l'évaluation du système national de la recherche dans le domaine des sciences humaines et sociales : Rapport de synthèse*. Rabat : Ministère de l'enseignement supérieur et de la formation des cadres.
- Conseil supérieur de l'éducation (1989). *Les enfants du primaire (n° 50-0371)*. Québec : Direction des communications du Conseil supérieur de l'éducation, P44.
- Cuisinier J. & Segalen M. (1986), *Ethnologie de la France*, Paris, PUF.
- El Ghazouani, D (2019), *A Growing Destination for Sub-Saharan Africans, Morocco Wrestles with Immigrant Integration*, migration policy institute.
- Goffman, E. (1991). *Les cadres de l'expérience* (Trad, par Joseph, Darteville et Joseph). Paris : Minuit (lrc éd. 1974).
- Zahi, K. (2014). *La pratique de la sociologie au Maroc : évolution institutionnelle et nouveaux défis*. Sociologies pratiques, 183 - 192.